



التقارب المصري-الغاني

أبعاد الشراكة الاستراتيجية وسيناريوهات إعادة التموضع في
غرب أفريقيا

بقلم

أ.د. محمد حجاب

مصر



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مقدمة

تشهد القارة الأفريقية إعادة تشكيل متسارعة في أنماط التفاعل الإقليمي والدولي، في ظل تصاعد التنافس على الموارد والأسواق والممرات الاستراتيجية، وتزايد أهمية القارة في معادلات الاقتصاد والأمن العالمي. وفي هذا السياق، تبرز العلاقات المصرية-الغانية كنموذج مهم لفهم اتجاهات التحول في السياسة الأفريقية المصرية، حيث تتقاطع الاعتبارات الاقتصادية مع الأبعاد الجيوسياسية والأمنية والتنمية. وقد عكست التطورات الأخيرة في العلاقات بين القاهرة وأكرا اتجاهات متزايدة نحو توسيع مجالات التعاون، بما يعكس إدراكاً متبادلاً لأهمية بناء شراكات أفريقية-أفريقية أكثر توازناً وفاعلية.

أولاً: محددات التقارب المصري-الغاني

تحدد معالم التقارب المصري-الغاني عبر ثلاث محددات رئيسية تعكس انتقال العلاقات من مستوى التعاون الثنائي التقليدي إلى نمط أقرب إلى "الوظيفة الاستراتيجية" داخل غرب أفريقيا كالاتي:

1. المحدد الاقتصادي: تكشف البيانات التجارية عن وجود اختلال هيكل لصالح الصادرات المصرية، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 155 مليون دولار في عام 2025، منها 129 مليون دولار صادرات مصرية مقابل 25.8 مليون دولار واردات من غانا⁽¹⁾. ويعكس هذا الفارق، الذي يتجاوز خمسة أضعاف لصالح القاهرة، طبيعة علاقة غير مشبعة تجارياً بعد، وهو ما يشير إلى أن العلاقة لا تزال في مرحلة "الفرص غير المستغلة" أكثر من كونها علاقة تجارية مكتملة النضج.

2. المحدد الجيوسياسي: تتموضع غانا بوصفها إحدى الدول الأكثر استقراراً في غرب أفريقيا، داخل إقليم يتجاوز عدد سكانه 400 مليون نسمة، مع عضوية فاعلة في كل من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)⁽²⁾. ويمنح هذا التموضع غانا وظيفة استراتيجية تتجاوز وزنها الاقتصادي المباشر، لتتحول إلى نقطة ارتكاز محتملة للنفوذ المصري إلى غرب القارة.

3. المحدد الأمني-التنموي: تتزايد حدة التداخل بين الأزمات الأمنية والتنمية في غرب أفريقيا والساحل، مع تصاعد نشاط الجماعات المسلحة وارتباطه المباشر بضعف مؤسسات الدولة واتساع الفقر وتراجع الخدمات الأساسية⁽³⁾. وفي هذا السياق، لم يعد الأمن منفصلاً عن التنمية، بل أصبح امتداداً لها، وهو ما يفرض مقاربة شاملة تربط بين الاستقرار وبناء القدرات الاقتصادية والاجتماعية.

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية (القاهرة: 2025)، ص 18-21.

(2) African Continental Free Trade Area Secretariat, *AfCFTA Annual Report 2025* (Accra: AfCFTA Secretariat, 2025), PP,22-26.

(3) African Development Bank, *African Economic Outlook 2025* (Abidjan: African Development Bank, 2025).

ثانياً: البنية الاقتصادية وفرص إعادة الهيكلة

يعكس هيكل التبادل التجاري بين مصر وغانا استمرار نمط اقتصادي تقليدي يقوم على تقسيم واضح للأدوار، حيث تهيمن الصادرات المصرية ذات الطابع الصناعي، في مقابل اعتماد الواردات الغانية على المواد الخام الأولية. وتشمل أبرز الصادرات المصرية مواد البناء، والكيماويات، والأجهزة الكهربائية، بينما تتركز الواردات في الكاكاو، والمطاط، والأخشاب.

ورغم أن حجم التبادل التجاري لا يزال محدوداً نسبياً، فإن مسار النمو يعكس اتجاهًا تصاعدياً ملحوظاً، إذ ارتفع من نحو 70 مليون دولار عام 2020 إلى أكثر من 100 مليون دولار عام 2023، مع تقديرات تشير إلى إمكانية وصوله إلى نحو 400 مليون دولار خلال السنوات المقبلة في حال تفعيل أدوات التعاون الاقتصادي والاستثماري⁽¹⁾. ويشير هذا المسار إلى أن العلاقة الاقتصادية بين البلدين لا تزال في مرحلة "إعادة التشكل"، بما يتيح فرصاً واسعة لإعادة الهيكلة عبر الانتقال من نموذج التبادل السلعي التقليدي إلى نموذج أكثر تقدماً يقوم على التكامل الإنتاجي وسلاسل القيمة الإقليمية. وفي هذا السياق، تبرز ثلاث مسارات رئيسية لإعادة بناء العلاقة الاقتصادية:

1. التصنيع المشترك عبر توطين بعض الصناعات المصرية داخل السوق الغانية أو بالشراكة معها.
2. إنشاء سلاسل قيمة إقليمية تربط المواد الخام الغانية بالصناعة المصرية.
3. تعزيز الربط اللوجستي داخل غرب أفريقيا بما يسمح بتوسيع النفاذ إلى الأسواق الإقليمية الأوسع.

ثالثاً: الطاقة والبنية التحتية كمدخل للنفوذ الاستراتيجي والتكامل التنموي

تعد قطاعات الطاقة والبنية التحتية المدخل الأكثر فاعلية في توسيع النفاذ المصري إلى أفريقيا، في ظل ما تشهده دول غرب القارة من فجوات هيكلية واضحة في إمدادات الكهرباء وضعف شبكات النقل والخدمات اللوجستية. ويجعل هذا الواقع من هذه القطاعات أداة تأثير مباشر في معادلات التنمية والاستقرار الاقتصادي داخل الإقليم. وتستند المقاربة المصرية في هذا المجال إلى خبرات تراكمية في تنفيذ مشروعات كبرى تشمل محطات توليد ونقل الكهرباء، إلى جانب المشاركة في مشروعات الربط الكهربائي الإقليمي التي تصل قدراتها في بعض التجارب إلى نحو 300 ميغاواط، بما يعكس اتجاهاً نحو تعزيز الترابط في أمن الطاقة داخل القارة⁽²⁾. لما تمتلكه مصر من قدرات متقدمة في تطوير شبكات الطاقة والبنية التحتية، وهو ما يمنحها ميزة نسبية في أسواق غرب أفريقيا. وفي السياق ذاته، يمثل مجمع بنبان للطاقة الشمسية بقدرته تقارب 1.5 جيجاوات أحد أبرز النماذج المصرية في مجال

⁽¹⁾ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سابق، ص 20-23.

⁽²⁾ International Energy Agency, Africa Energy Outlook 2025 (Paris: IEA, 2025).

الطاقة المتجددة، ليس فقط من حيث الحجم، ولكن أيضاً من حيث قابلية التصدير كنموذج تنموي لدول تعاني من محدودية الوصول إلى الكهرباء المستقرة⁽¹⁾. وعلى المستوى البنيوي، لا يمكن فصل ملف الطاقة عن الأمن الغذائي، إذ تشير التقديرات إلى أن أكثر من 250 مليون شخص في أفريقيا يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجات متفاوتة، في وقت تؤدي فيه فجوات الطاقة إلى تقييد الإنتاج الزراعي، وتعطيل عمليات التخزين والنقل، ورفع نسب الفاقد في السلع الغذائية⁽²⁾.

ومن هنا، يبرز التكامل بين قطاعي الزراعة والطاقة كأحد أهم مسارات التعاون المصري-الغاني، حيث يتيح هذا التكامل تطبيقات عملية تشمل:

1. استخدام الطاقة الشمسية في أنظمة الري الحديثة.
2. دعم سلاسل التبريد والتخزين الزراعي.
3. رفع كفاءة الإنتاج الزراعي عبر الطاقة المستدامة.
4. تقليل الفاقد في سلاسل الإمداد الغذائي.

ويعكس هذا التداخل بين الطاقة والأمن الغذائي تحولاً مهماً في طبيعة التنمية داخل أفريقيا، من مقاربة قطاعية منفصلة إلى مقاربة تكاملية قائمة على الترابط بين البنية التحتية والطاقة والإنتاج الزراعي، وهو ما يعزز من أهمية الدور المصري في هذا المجال داخل غرب أفريقيا.

رابعاً: البعد الأمني

تشهد منطقة غرب أفريقيا والساحل تصاعداً ملحوظاً في حدة التهديدات الأمنية، خاصة تلك المرتبطة بانتشار الجماعات الإرهابية وتنامي أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، في ظل هشاشة بعض البنى المؤسسية وضعف قدرات الدول على فرض السيطرة الكاملة على الأقاليم الطرفية.

وفي هذا السياق، يكتسب التعاون المصري-الغاني بعداً أمنياً متزايد الأهمية، لا بوصفه تعاوناً تقليدياً في المجال الشرطي أو الاستخباري فقط، بل كجزء من مقاربة أشمل تربط بين الأمن والتنمية والاستقرار السياسي.

ويعتبر هذا التعاون حول أربع مسارات رئيسية:

1. تعزيز تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية.
2. دعم برامج بناء القدرات والتدريب المؤسسي.
3. تطوير مقاربات مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.
4. ترسيخ مفهوم الأمن التنموي القائم على معالجة جذور عدم الاستقرار.

⁽¹⁾ International Renewable Energy Agency (IRENA), Renewable Capacity Statistics 2025 (Abu Dhabi: IRENA, 2025).

⁽²⁾ Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), The State of Food Security and Nutrition in the World 2025 (Rome: FAO, 2025).

ويعكس هذا التوجه إدراكاً متنامياً لدى الطرفين بأن التهديدات الأمنية في غرب أفريقيا لم تعد منفصلة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بل أصبحت نتاجاً مباشراً لتشابك الفقر وضعف التنمية مع تصاعد العنف المسلح، وهو ما يستدعي مقارنة متعددة الأبعاد تتجاوز الأدوات الأمنية التقليدية نحو رؤية تنموية شاملة.

خامساً: سيناريوهات مستقبل العلاقات المصرية-الغانية

تتجه العلاقات المصرية-الغانية نحو مسارات مستقبلية متعددة تتحدد وفق تفاعل ثلاثة عوامل رئيسية: مستوى الانخراط الاقتصادي، ومدى تطور الشراكات المؤسسية، واتجاهات التنافس الدولي داخل غرب أفريقيا. وفي ضوء هذه المحددات يمكن تمييز ثلاثة سيناريوهات رئيسية:

1. السيناريو الأول: الشراكة المتدرجة (الأرجح)

يفترض هذا السيناريو استمرار المسار الحالي للعلاقات المصرية-الغانية في إطار تطور تدريجي هادئ، يقوم على تعزيز التعاون القائم دون حدوث نقلة نوعية نحو اندماج استراتيجي واسع. ويعني ذلك أن التبادل التجاري والاستثماري سيواصل النمو بشكل محدود ولكن مستمر، بما يعكس تحسناً تدريجياً في مستوى الانخراط الاقتصادي بين الجانبين دون الوصول إلى مستويات الشراكة العميقة أو المتكاملة، مع بقاء التعاون ذا طابع قطاعي يتركز في مجالات مثل البنية التحتية والطاقة والتجارة، وفي ظل استمرار غياب الأطر المؤسسية المتكاملة المنظمة للعلاقة، وهو ما يبقيها ضمن نطاق التنسيق الثنائي التقليدي، الأمر الذي يجعل هذا السيناريو الأكثر ترجيحاً في المدى المتوسط في ضوء قيود التمويل وحدود البنية المؤسسية ومستوى الانفتاح الاقتصادي المتبادل.

2. السيناريو الثاني: الشراكة الاستراتيجية المتسارعة

يمثل هذا السيناريو انتقالاً نوعياً في العلاقات المصرية-الغانية، مدفوعاً بتصاعد التنافس الدولي على غرب أفريقيا وارتفاع إدراك الطرفين لأهمية تعظيم المصالح المشتركة ضمن إطار أكثر تكاملاً واتساعاً، بما يدفع نحو تجاوز نمط التعاون الثنائي التقليدي إلى مستوى أعمق من الشراكة الاستراتيجية، ويتجلى ذلك في توقع توسع كبير في الاستثمارات المصرية داخل السوق الغانية بما يعكس التحول من التبادل التجاري إلى التواجد الاستثماري طويل الأجل، إلى جانب العمل على إنشاء آليات مؤسسية دائمة لإدارة العلاقات الثنائية بما يضمن استمرارية التنسيق وتراكم الخبرات، فضلاً عن تعزيز الربط المباشر بين ملفات الطاقة والبنية التحتية والأمن الغذائي في إطار مقارنة تنموية-أمنية متكاملة، وصولاً إلى إدماج غانا داخل الرؤية المصرية الأوسع للنفوذ إلى غرب أفريقيا، وهو ما يعكس في مجمله انتقال العلاقة من "التعاون الثنائي" إلى نموذج "الشراكة الإقليمية الوظيفية" متعددة الأبعاد.

3. السيناريو الثالث: الشراكة المحدودة

يفترض هذا السيناريو استمرار العلاقات المصرية-الغانية في إطارها التقليدي دون تحقيق تطور نوعي جوهري، وذلك نتيجة مجموعة من القيود البنيوية المتداخلة، في مقدمتها محدودية التمويل وضعف الحوافز الاستثمارية القادرة على دفع التعاون نحو مستويات أعمق من التكامل الاقتصادي، إلى جانب تصاعد حدة المنافسة الدولية داخل غرب أفريقيا، خاصة من جانب الصين وتركيا وعدد من دول الخليج، بما يقلص من هامش التوسع أمام النفاذ الاقتصادي المصري، فضلاً عن استمرار ضعف الربط اللوجستي والبنية التحتية الداعمة لحركة التجارة والاستثمار بين الجانبين، وهو ما ينعكس في النهاية على بقاء العلاقة ضمن إطارها التجاري المحدود دون تحولها إلى رافعة استراتيجية فاعلة داخل الإقليم.

خاتمة

تشير المعطيات والتحولات الجارية في بنية العلاقات المصرية-الغانية إلى أن هذه العلاقة تقف عند نقطة إعادة تموضع استراتيجي وليست مجرد تطور تدريجي في العلاقات الثنائية التقليدية. إذ تتداخل في هذا المسار اعتبارات الاقتصاد والطاقة والأمن والتنمية في إطار إقليمي يتسم بتصاعد حدة التنافس الدولي على غرب أفريقيا. وفي ضوء ذلك، يظل سيناريو الشراكة المتدرجة هو المسار الأكثر ترجيحاً على المدى القريب، باعتباره انعكاساً للواقع الهيكلي الحالي وحدود الانخراط الاقتصادي والمؤسسي بين الجانبين. غير أن هذا السيناريو لا يُعد ثابتاً، إذ إن تزايد الضغوط الجيوسياسية في الإقليم، واتساع المنافسة بين القوى الدولية والإقليمية، قد يدفعان نحو تسريع الانتقال إلى سيناريو الشراكة الاستراتيجية المتسارعة. وعليه، فإن مستقبل العلاقات المصرية-الغانية لا يُفهم بمعزل عن إعادة تشكيل خرائط النفوذ في غرب أفريقيا، حيث تبرز غانا باعتبارها نقطة ارتكاز محتملة للنفاذ المصري الإقليمي، بينما تتعزز مكانة مصر كفاعل أفريقي قادر على الربط بين أدوات التنمية ومتطلبات الاستقرار الأمني. وبهذا المعنى، تتحول العلاقة من إطار ثنائي تقليدي إلى مكون في هندسة أوسع لإعادة توزيع النفوذ داخل القارة الأفريقية، تقوم على تداخل الاقتصاد مع الجغرافيا السياسية والأمن الإقليمي.

المصادر

1. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، العلاقات الاقتصادية المصرية الأفريقية (القاهرة: 2025)، ص 18-21.
2. African Continental Free Trade Area Secretariat, AfCFTA Annual Report 2025 (Accra: AfCFTA Secretariat, 2025), pp. 22–26.
3. African Development Bank, African Economic Outlook 2025 (Abidjan: African Development Bank, 2025).
4. ترسيخ مفهوم الأمن التنموي القائم على معالجة جذور عدم الاستقرار.
5. International Energy Agency, Africa Energy Outlook 2025 (Paris: International Energy Agency, 2025).
6. International Renewable Energy Agency (IRENA), Renewable Capacity Statistics 2025 (Abu Dhabi: IRENA, 2025).
7. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), The State of Food Security and Nutrition in the World 2025 (Rome: FAO, 2025).